

Distr.: General
27 June 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثانية عشرة

١٥ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية

قائمة القضايا المتعلقة بالتقرير الأولي لنيوزيلندا

إضافة

ردود نيوزيلندا على قائمة القضايا*

[تاريخ الاستلام: ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

ألف - الغرض والالتزامات العامة (المواد ١-٤)

الغرض (المادة ١)

الرد على القضايا التي أُثِّرت في الفقرة ١ من قائمة القضايا (CRPD/C/NZL/Q/1)

١ - بدأت نيوزيلندا عملية فحص المعاهدات داخلياً بغية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الاتفاقية).

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

(A) GE.14-06774 210714 210714



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 0 6 7 7 4 *

الرد على القضايا التي أُثرت في الفقرة ٢ من قائمة القضايا

٢- وُضعت استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة بالتشاور مع قطاع الإعاقة. وهي تتضمن ١٥ هدفاً قائماً على النتائج لتحديد المجالات التي تقتضي اتخاذ إجراءات. وقد قدم الوزير المعني بقضايا الإعاقة إلى البرلمان تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة.

٣- ويشجع مكتب قضايا الإعاقة وينسق تنفيذ الوكالات الحكومية لاستراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة كما يرصد التقدم المحرز. ومنذ عام ٢٠٠٩، قدم مكتب قضايا الإعاقة المشورة إلى اللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة بشأن أولويات التنفيذ في إطار استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة. وقد تضمنت التقارير السنوية هذه الأولويات المحددة في خطة العمل الخاصة بالإعاقة.

٤- وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وُضعت خطة العمل الخاصة بالإعاقة بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز الخطة الجديدة على أربعة مجالات نتائج مشتركة وأولويات للعمل ستنفذها الوكالات الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعمل معاً.

٥- وفي عام ٢٠١٥، سيعمل مكتب قضايا الإعاقة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالات الحكومية لتحديث استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة. وستعكس هذه العملية دور استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة في معالجة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياق نيوزيلندا.

التعاريف (المادة ٢)

الرد على القضايا التي أُثرت في الفقرة ٣ من قائمة القضايا

٦- تُصنّف الحالات الطبية في دراسة نيوزيلندا الاستقصائية الخاصة بالإعاقة لعام ٢٠٠٦ ضمن المشاكل الصحية المزمنة وتشمل الربو الحاد، ومشاكل أو أمراض الرئة الطويلة الأمد، ومرض السكري، ومشاكل أو أمراض القلب الطويلة الأمد، ومشاكل أو أمراض الكليتين، والسرطان، والصرع، والشلل المخي، والختل العضلي، والسمنة المشقوقة، والمرض المعدي المعوي المزمن، وقصور النمو/تأخر النمو، والتوحد أو متلازمة أسبرغر. وتؤثر جميع الحالات الطبية المذكورة في الفتيان أكثر من الفتيات.

الالتزامات العامة (المادة ٤)

الرد على القضايا التي أُثِّرت في الفقرة ٤ من قائمة القضايا

٧- تبحث نيوزيلندا، منذ التصديق، عن طريقة لتنفيذ الالتزام الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٤ للعمل عن كثب مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسبق ذلك فترة شهدت مشاورات مع قطاع الإعاقة فيما يخص تطور قضايا هامة تتعلق بالإعاقة، مثلاً استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة، والمفاوضات بشأن الاتفاقية، وقانون لغة الإشارة النيوزيلندية لعام ٢٠٠٦، ومؤخراً نهج "التمكين من حياة جيدة" لتحويل نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨- وأُعطيَت الأولوية في البداية لتعيين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتمويلها للمشاركة بوصفها شريكاً متساوياً في آلية الرصد المستقلة بموجب المادة ٣٣. وفي عام ٢٠١٠، أنشئت آلية الرصد المستقلة المؤلفة من لجنة حقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، وفريق منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لرصد تحالف الاتفاقية وقُدِّم لها التمويل خلال ثلاثة أعوام. وفي عام ٢٠١٣، زادت الحكومة من تمويل فريق رصد تحالف الاتفاقية.

٩- واعتباراً من عام ٢٠١١، اجتمعت آلية الرصد المستقلة سنوياً باللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة لاستعراض التقدم المحرز والأولويات في تنفيذ الاتفاقية. واللجنة الوزارية، المؤلفة من الوزراء المكلفين بالحقائب المعنية ذات الصلة بالإعاقة، توفر التنسيق والقيادة على جميع المستويات الحكومية بشأن تنفيذ الاتفاقية وفقاً للمادة ٣٣. ويدعم اللجنة الوزارية على المستوى الرسمي فريق الرؤساء التنفيذيين المعني بقضايا الإعاقة.

١٠- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، اجتمع فريق الرؤساء التنفيذيين لأول مرة بالمراقبين المستقلين. واتفق فريق الرؤساء التنفيذيين على اعتماد نهج أكثر شمولاً وتعاوناً لوضع خطة عمل جديدة خاصة بالإعاقة، وأصدروا توجيهات للوكالات الحكومية لوضع الخطة في إطار شراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة منذ البداية. وعكس هذا الاتجاه اهتمام فريق الرؤساء التنفيذيين بما يلي:

- ضمان إسهام التجارب التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة في عملية تحديد الحكومة للأولويات وإثرائها لها؛

- النهوض بتنفيذ نيوزيلندا للاتفاقية، خاصة الالتزام الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٤.

١١- وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اتفق فريق الرؤساء التنفيذيين على مبادئ دعم التزام الوكالات الحكومية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الاتساق مع الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية. ووُضعت المبادئ التالية بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- ستلتزم الحكومة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة؛
 - نشرك الأشخاص المناسبين، في الوقت المناسب، وفي العمل المناسب؛
 - نقدّر مساهمة كل طرف ونيسر الالتزام؛
 - سنتسم بالانفتاح والصدق والشفافية والإبداع في التزامنا مع بعضنا البعض؛
 - نتعلم سوياً كيف نلتزم مع بعضنا البعض.
- ١٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، اتفقت اللجنة الوزارية على تنفيذ خطة العمل الجديدة الخاصة بالإعاقة بالتعاون بين فريق الرؤساء التنفيذيين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل هذه الخطة اجتماعاً ربع سنوي عن الحكومة بين فريق الرؤساء التنفيذيين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لاستعراض التقدم المحرز بالمقارنة مع خطة العمل الخاصة بالإعاقة وكذلك فرصة لمناقشة علاقة العمل بشكل أعم. وعُقد أول اجتماع ربع سنوي عن الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.
- ١٣- وبالإضافة إلى ذلك، سُنشأ أفرقة عمل تتألف من ممثلي الوكالات الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المنظمات استناداً إلى خبراتها. وستجتمع هذه الأفرقة أربع مرات في العام على الأقل للقيام بما يلي:
- تنسيق نطاق الإجراءات الجديدة؛
 - الحفاظ على العلاقات بين الوكالات الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة بكل مجال نتائج مشترك؛
 - بناء فهم مشترك بين جميع الجهات المعنية؛
 - السماح بمناقشة القضايا الناشئة؛
 - توفير حيز للنظر في إجراءات جديدة أو مختلفة.
- ١٤- واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٤، سيدعم مكتب قضايا الإعاقة فريق الرؤساء التنفيذيين للقيام تدريجياً بدمج مبادئ الالتزام وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٤ في جميع الوكالات الحكومية، بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء - حقوق محددة

المساواة وعدم التمييز (المادة ٥)

الرد على القضايا التي أُثِرَت في الفقرة ٥ من قائمة القضايا

١٥ - رُفِعَت خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ (١١ شهرًا) ٣٢٢ شكوى تتعلق بادعاء التمييز غير القانوني على أساس الإعاقة.

- كان ٧٦ من هذه الشكاوى في مجال العمل؛

- و ٦٢ في مجال توفير السلع والخدمات؛

- و ١١ في مجال توفير الأراضي والسكن والإقامة.

١٦ - وفيما يخص الشكاوى المتعلقة بالإعاقة في العمل، أُغْلِقَت ٦٨ شكوى خلال تلك الفترة ولا تزال ٨ منها مفتوحة. وكانت ٢٦ من شكاوى الإعاقة المتعلقة بالعمل تخص ذكوراً؛ بينما كانت ٤٣ منها تخص إناثاً؛ و ٧ منها تخص مجهولين أو لا تنطبق.

١٧ - وأُغْلِقَت ٥٢ شكوى مع تسجيل أن المسألة سُويت أو سُويت جزئياً أو أن المساعدة قُدِّمَت أو أُتخذ إجراء آخر مكن من تسوية المسألة من تلقاء نفسها. ولم يوجد حل لـ ١٦ شكوى أو لم يُتخذ أي إجراء إضافي بشأنها (لم يرد المشتكي أو المشتكي منه).

١٨ - وكانت أكثر "سبل الانتصاف" شيوعاً في شكل تفسير لقانون حقوق الإنسان وتيسير للمساعدة الذاتية، وتقديم للمعلومات. وفي ثلاث حالات، أسفرت الوساطة عن تعديل للسياسات أو تغيير في الممارسة. وشملت سبل انتصاف أخرى تقديم تعويضات أو الاعتذار.

١٩ - وفيما يخص شكاوى الإعاقة المتعلقة بتوفير السلع والخدمات، أُغْلِقَت ٥٣ شكوى خلال الفترة المعنية ولا تزال ٩ منها مفتوحة. وكانت ٢٣ من شكاوى الإعاقة المتعلقة بالسلع والخدمات تخص ذكوراً؛ بينما كانت ٢٦ منها تخص إناثاً؛ و ٣ منها تخص مجهولين أو لا تنطبق. وأُغْلِقَت ٣٩ من الشكاوى الـ ٦٢ مع تسجيل أن المسألة سُويت أو سُويت جزئياً أو أن المساعدة قُدِّمَت أو أُتخذ إجراء آخر مكن من تسوية المسألة من تلقاء نفسها. ولم توجد تسوية لـ ١٤ شكوى أو لم يُتخذ أي إجراء إضافي بشأنها (لم يرد المشتكي أو المشتكي منه).

٢٠ - وكانت أكثر "سبل الانتصاف" شيوعاً في شكل تفسير لقانون حقوق الإنسان، وتيسير للمساعدة الذاتية، وتقديم للمعلومات. وفي إحدى الحالات، أسفرت الوساطة عن تعديل للسياسات أو تغيير في الممارسة، وفي أربع حالات تم توفير النفاذ إلى الخدمة أو التمكين منه، وكان من سبل الانتصاف الأخرى تقديم تعويضات أو الاعتذار.

٢١- وفيما يخص شكاوى الإعاقة المتعلقة بتوفير الأراضي والسكن والإقامة، أُغلقت ١١ شكاوى خلال الفترة المعنية ولا تزال شكاوى واحدة مفتوحة. وكانت ٨ من شكاوى الإعاقة المتعلقة بالإقامة تخص ذكوراً؛ و٣ منها تخص إناثاً. وأُغلقت ٨ من الشكاوى الـ ١١ مع تسجيل أن المسألة سُويت أو سُويت جزئياً أو أن المساعدة قُدمت أو أُتخذ إجراء آخر مكن من تسوية المسألة من تلقاء نفسها. ولم توجد تسوية لشكويين أو لم يُتخذ أي إجراء إضافي بشأنهما (لم يرد المشتكي أو المشتكي منه).

٢٢- يُرجى ملاحظة أن المعلومات المجمعة عن نوع الجنس تخص الشخص المتأثر، أي ليس الشخص الذي يقدم الشكاوى.

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٦ من قائمة القضايا

٢٣- ترى الحكومة أن تمويل الحكومة لمقدمي الرعاية الأسرية ينبغي أن يبقى متسقاً مع أحكام الجزء ٤ (ألف) المعدل حديثاً من قانون عام ٢٠١٣ المعدل للقانون المتعلق بمجال الصحة العامة والإعاقة في نيوزيلندا وسياسات الرعاية الأسرية التي تمولها وزارة الصحة.

٢٤- ولا تنظر حكومة نيوزيلندا حالياً في تعديل المادة ٥٢ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. ففي قضية سميث ضد الخطوط الجوية النيوزيلندية المحدودة [٢٠١١] NZCA ٢٠، نظرت محكمة الاستئناف في تعريف "إقامة معقولة" في المادة ٢ من الاتفاقية وفسرت المادة ٥٢ بما يتفق مع ذلك التعريف. ورأت المحكمة أن القانون يطبق فعلاً مفهوماً "الإقامة المعقولة" في سياقات محددة رغم أنه لا يعرفه صراحة. وبمجرد إثبات التمييز، يجب على المدعى عليه أن يبين أنه سيكون من غير المعقول اشتراط أن يوفر المدعى عليه السلع أو الخدمات بنفس الشروط والأحكام.

النساء ذوات الإعاقة (المادة ٦)

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٨ من قائمة القضايا

وزارة التنمية الاجتماعية

٢٥- في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، مول فريقا "من غير المقبول" و"فكر بطريقة مختلفة" ستة مشاريع مصممة خصيصاً للتصدي للعنف (بما في ذلك العنف الأسري) نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. وركز مشروع شبكة المرأة للدفاع عن النفس - واهين توا بالتحديد على النساء ذوات الإعاقة. وكانت المشاريع الأخرى موجهة بشكل أعم إلى ذوي الإعاقة من الأطفال والنساء والرجال. ويبلغ إجمالي تمويل هذه المشاريع ٢١٦ ٧١٠ دولار.

٢٦- ومول فريق "من غير المقبول" عدداً أكبر بكثير من المشاريع المجتمعية الرامية إلى الحد من العنف الأسري للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٢٧- ولا تقدم وزارة تنمية الشباب تمويلاً موجهاً خصيصاً للنساء ذوات الإعاقة. وقد قدمت منحة صغيرة مرة واحدة لدعم مختلف المشاريع التي ربما شاركت فيها شابات ذوات إعاقة.

٢٨- ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمت وزارة تنمية الشباب تمويلاً مرة واحدة إلى منظمة الأطفال المعوقين فكرياً بلغ مجموعه ٤٦٠ ٥٢ دولاراً لإنجاز أربعة مشاريع. وشملت هذه المشاريع إنتاج قرص فيديو رقمي للتوعية بالإعاقات البدنية والفكرية، وإنجاز مشروع "أصوات الشباب النشيطين" لتشجيع الشباب ذوي الإعاقة الذين يمرون بفترة انتقالية في المدرسة على التعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم، ودرساً عن المهارات القيادية.

٢٩- وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، قدمت وزارة تنمية الشباب تمويلاً مرة واحدة قدره ٨ ٠٠٠ دولار إلى منظمة توجيه الفتيات في نيوزيلندا لإنجاز مشروع "صوت ضد العنف". وهذا المشروع مناهج تعليمي غير رسمي لدعم الفتيات والشابات والفتيان والشبان من أجل تحديد مختلف أشكال العنف؛ وفهم حقوقهم؛ واكتساب المهارات في الدعوة والقيادة للمطالبة بهذه الحقوق وإنهاء العنف ضد الفتيات.

وزارة العدل

٣٠- لا تمول وزارة العدل برامج مستقلة للأشخاص المحميين من العنف المتري تحديداً لدعم النساء ذوات الإعاقة. ويُتوقع من مقدمي الخدمة أن يقدموا البرامج بطريقة تلبي احتياجات الفرد. وحالياً، تُسير برامج الأشخاص المحميين البالغين بشكل عام كبرامج جماعية ولكن يمكن تقديمها كبرامج فردية عندما يكون ذلك أنسب طريقة لدعم الفرد. ويشمل ذلك الحالات التي يكون فيها الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣١- وستُقدّم برامج السلامة الجديدة المعتمدة بموجب القانون المعدل لقانون العنف المتري بطريقة تدعم المرأة ذات الإعاقة للوصول إلى البرامج ولتلبية احتياجاتها المتعلقة بالسلامة.

وزارة شؤون شعب الماوري

٣٢- ساعدت وزارة شؤون الشعب الماوري مجموعة السلامة (تي روبي وايورا) على دعم عشر من أسر ذوي الإعاقة على وضع خططها الأسرية. وموّلت مجموعة السلامة أيضاً لدعم وضع برنامج تدريبي بعنوان "باي هواراهي". وكان هدف البرنامج هو الارتقاء بمهارات أي موظفين أماميين وإعلامهم ودعمهم عندما يلتقون بأسرة تعاني أي شكل من أشكال الإعاقة. وقد وُضع البرنامج ولكنه لم يُنفذ بعد.

٣٣- وقُدّم التمويل أيضاً إلى بطلين للحياة الأسرية (واناو أورا) يؤديان دوراً في شبكة مجتمعية ويركزان جزئياً على أسر ذوي الإعاقة. وقُدّمت أيضاً مجموعة من الموارد لتحديد العلاقة بين الأسرة والإعاقة وبحوث الحياة الأسرية (whanauoraresearch.co.nz). وحُدّدت

المنشورات على أنها قادرة على مساعدة الباحثين في فهم احتياجات وتطلعات أفراد شعب
المواري ذوي الإعاقة وأسرههم.

شرطة نيوزيلندا

٣٤- تسير شرطة نيوزيلندا برنامجين يهدفان إلى زيادة سلامة الأشخاص، هما برنامج
"الحفاظ على سلامتنا"، الذي يمكن تفصيله على مقاس جمهوره وبرنامج "لا يحبني" الذي
يركز على الشباب والعلاقات الصحية بوجه خاص.

٣٥- ولا تركز هذه البرامج على النساء ذوات الإعاقة بوجه خاص، بل يمكن أن تساعد
النساء ذوات الإعاقة بإعطائهن طرقاً للحفاظ على سلامتهن والتعرف على العلاقات غير
السليمة التي يمكن أن تؤدي إلى العنف.

الأطفال ذوو الإعاقة (المادة ٧)

الرد على القضايا التي أُثرت في الفقرة ٩ من قائمة القضايا

٣٦- هناك عدد من التدابير التي تتخذها حكومة نيوزيلندا لضمان تمكن الأطفال ذوي
الإعاقة من الوصول إلى مختلف الخدمات الحكومية والطبية وخدمات الرعاية الاجتماعية.
وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر:

الحياة الأسرية (واناو أورا)

٣٧- واناو أورا نهج شامل مشترك بين الوكالات لتقديم الدعم الصحي والاجتماعي لبناء
قدرات الأسر. ويمكن هذا النهج الأسرة ككل بدلاً من التركيز على أفراد الأسرة كلاً على
حدة. ويستند أيضاً إلى مواطن قوة الأسرة بدلاً من استهداف المشاكل.

الموارد التعليمية للصم والمصابين بإعاقة سمعية

٣٨- في أيار/مايو ٢٠١٤، صدر الكتاب الإلكتروني "هيري ماكلاري" خلال أسبوع لغة
الإشارة النيوزيلندية. وهذا الكتاب الإلكتروني الجديد ترجمة لقصة هيري ماكلاري المحبوبة
جداً إلى لغة الإشارة النيوزيلندية وقد أعدته وزارة التعليم بالتعاون مع منظمة صم أوتياروا.
وهو أول مورد رقمي من نوعه.

الخدمات الصحية المقدمة في المدارس

٣٩- سيكون بإمكان الأطفال ذوي الإعاقة الذي يرتادون المدارس الثانوية من العشر ١
إلى العشر ٣ الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة في المدارس، التي تهدف إلى تحسين
إمكانية وصول الطلاب إلى مجموعة من الخدمات الصحية. وقد بدأ تنفيذ هذه الخدمة في

المدارس الثانوية في العشر ١ والعشر ٢، وفي مرافق التعليم البديل، ووحدات الآباء الأحداث في عام ٢٠٠٩، ووُسِّعت لتشمل المدارس الثانوية في العشر ٣ اعتباراً من عام ٢٠١٣.

خدمات دعم السلوك

٤٠ - في عام ٢٠١٤، أُعْلِن عن مقدم وحيد لخدمات دعم السلوك بهدف جعل الخدمات عالية الجودة في مجال دعم السلوك في متناول المزيد من الأشخاص ومتاحة باستمرار في جميع أنحاء البلد. وسيستغرق الانتقال إلى مقدم خدمة وحيد ١٢ شهراً.

تقييمات البوابات

٤١ - بدأ تنفيذ تقييمات البوابات على الصعيد الوطني في عام ٢٠١١ باستثمار ١٥,٣ مليون دولار خلال أربعة أعوام. ويتلقى كل طفل أو شاب يدخل رعاية الدولة (حوالي ٢ ٢٠٠ في العام) تقييماً يشارك فيه أخصائهم الاجتماعي ومهنيو الرعاية الصحية ومقدمو خدمة التعليم. وتُقدم بعد ذلك الإحالات إلى الخدمات الصحية والتعليمية لتلبية أي احتياجات يتم تحديدها.

خدمات الدعم المهني المقدمة إلى المنقطعين عن الدراسة

٤٢ - خُصِّص في ميزانية عام ٢٠١٤ تمويل تشغيلي جديد بلغ ٦ ملايين دولار خلال أربعة أعوام لتقديم خدمات الدعم المهني إلى المنقطعين عن الدراسة من ذوي الإعاقة الذين يدخلون خطة الاحتياجات العالية جداً. ومن المرجح أن يكون من يوجدون في خطة الاحتياجات العالية جداً يعانون مستوى هاماً من العاهات البدنية أو الفكرية أو الحسية، أو حالات مركبة من هذه العاهات، ويواجهون صعوبات كبيرة في التعلم والسمع والرؤية والتنقل واللغة والاتصال. وسيساعد هذا التمويل الجديد على الانتقال من المدرسة إلى حياة البالغين.

الدعم الفردي من الخدمة الالتفافية المكثفة

٤٣ - الخدمة الالتفافية المكثفة متاحة في أوكلاند منذ عام ٢٠٠٩ وبدأ تنفيذها وطنياً في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وهي توفر مجموعة موحدة من الخدمات المفصلة حسب الحاجة والمقدمة عن طريق مقدم خدمة وحيد إلى الأطفال ذوي الاحتياجات العالية والشباب ذوي الإعاقة وأسرههم للحيلولة دون انهيار الأسرة وما يترتب عن ذلك من حاجة إلى رعاية سكنية لأولئك الأطفال والشباب. وتوفر هذه الخدمة مجموعة من الخدمات المجتمعية والمترتبة الموجهة خصيصاً لاحتياجات الأطفال/الشباب وأسرههم وستستجيب لاحتياجاتهم المتغيرة.

خدمات عامة أفضل جودة

٤٤ - في آذار/مارس ٢٠١٢، استُهل برنامج "خدمات عامة أفضل جودة" لتنفيذ الخدمات العامة من أجل تحقيق نتائج أفضل وتحسين الخدمات المقدمة إلى النيوزيلنديين.

ويتمثل أحد مجالات النتائج الخمسة في دعم الأطفال الضعاف، الذي يقيس النتائج الأربع التالية: زيادة المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة معدلات تحصين الرضع، وخفض حمى الروماتزم، والحد من الاعتداءات على الأطفال.

الأطفال الضعاف

٤٥ - شرعت الحكومة، منذ إصدار الكتاب الأبيض الخاص بالأطفال الضعاف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في برنامج عمل يركز على تحسين حياة الأطفال الضعاف. ولأغراض هذا العمل، الأطفال الضعفاء هم أولئك المعرضون لدخول الرعاية، أو الذين يدخلون الرعاية، أو الموجودون في الرعاية وكذلك أولئك الذين يقعون مباشرة دون عتبة تدخل خدمة الطفل والشباب والأسرة. والأطفال ذوو الإعاقة ممثلون تمثيلاً زائداً في هذه الفئة لأن من المرجح أن يتعرضوا للاعتداء أو الإهمال ثلاث إلى أربع مرات أكثر من أقرانهم الذين ينمون بشكل عادي. وقد تم التشديد على حماية الطفل وتحسين التعاون بين الوكالات في هذا العمل، الذي يشمل ما يلي:

مشروع قانون الأطفال الضعفاء

٤٦ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اجتاز مشروع قانون الأطفال الضعفاء أول قراءة له في البرلمان. ومن المتوقع إصداره بحلول تموز/يوليه ٢٠١٤. وتتمثل أهداف مشروع قانون الأطفال الضعفاء في حماية الأطفال من الاعتداء والإهمال، وتعزيز الاستجابة إلى الأطفال الذين سبق أن تعرضوا للاعتداء أو الإهمال. وتتوافق أهداف مشروع قانون الأطفال الضعفاء مع النهوض بحقوق الأطفال المعاقين، بما في ذلك حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستغلال والعنف والاعتداء.

٤٧ - وتقوم وزارتا التنمية الاجتماعية والصحة معاً بدراسة نطاق العمل المطلوب للنظر في التغييرات، إن وجدت، اللازم إدخالها على التشريعات والسياسات والممارسات في المستقبل ولضمان عملها من أجل المصالح الفضلى للأطفال ذوي الإعاقة الذين لم يعد آبائهم قادرين على رعايتهم في البيت. وقد أُدرج هذا العمل في خطة العمل الخاصة بالإعاقة الشاملة للحكومة التي وافقت اللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٤ على إنجازها بحلول عام ٢٠١٦. وسيسمح التقدم في هذا العمل كمبادرة في إطار خطة العمل الخاصة بالإعاقة بإشراف الوزارات والوكالات الحكومية المعنية من خلال آليات الحوكمة القائمة، ويوفر منتدى مستقراً للتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا العمل.

الأفرقة المعنية بالأطفال

٤٨ - أنشئ أول فريقين معنيين بالأطفال في عام ٢٠١٣ ومن المقرر إنشاؤها في ثمانية مواقع إضافية في عام ٢٠١٤. وبحلول عام ٢٠١٧، ستعمل الأفرقة المعنية بالأطفال في جميع

مناطق نيوزيلندا. وتجمع الأفرقة المعنية بالأطفال مهنيين من وكالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية للعمل مع الأطفال وأسرهم. وسيكون لكل طفل يُحدد على أنه "ضعيف" خطة خاصة به تحدد الأشياء التي يحتاجها والأشخاص الذين يكلفون بتقديم هذه الخدمات. وعندئذ يتأكد الفريق المعني بالأطفال من تلقي الطفل وأسرته ما يلزم من دعم وحماية ورعاية.

زيارات ووصفات طبية مجانية

٤٩- انتهجت الحكومة خلال بضعة سنوات سياسة زيارات ووصفات الطبيب العام المجانية للأطفال دون سن السادسة، بما في ذلك الزيارات المتأخرة. ومن بين الأطباء العامين ١٠٢٩ الممارسين في البلد، اختار ١٠٠٤ منهم خطة مجانية للخدمات للأطفال دون السادسة ويمكن لـ ٩٨ في المائة من الأطفال دون السادسة زيارة الطبيب مجاناً. واعتباراً من ١٥ تموز/يوليه، سيوسع نطاق الخطة ليشمل جميع الأطفال دون ١٣ عاماً.

إمكانية الوصول إلى المدارس

٥٠- ينص قانون التعليم لعام ١٩٨٩ على أن "للأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (سواء بسبب الإعاقة أو لسبب آخر) الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية وتلقي التعليم فيها مثل الأشخاص الذين ليست لديهم هذه الاحتياجات." وتستثمر الحكومة ٥٣٠ مليون دولار سنوياً لدعم الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (من فيهم ذوو الإعاقة) لكي يرتادوا المدارس ويشاركوا فيها ويحققون فيها إنجازات.

٥١- وتوضع للأطفال ذوي الإعاقة خطط تعليمية فردية تبين بالتفصيل الدعم والخدمات التي يحتاج إليها الطفل لارتداد المدرسة. وتشمل خدمات دعم الاحتياجات الكبيرة خطة توفير الموارد الجارية، وصندوق الاحتياجات الصحية الكبيرة في المدرسة، وخدمات الاتصالات، والخدمات الالتفافية/السلوكية المكثفة.

٥٢- ويسترشد نهج الوزارة في التعليم الخاص ببرنامج السلوك الإيجابي للتعلم والنجاح للجميع: جميع المدارس وجميع الأطفال. وتبين خطة عمل النجاح للجميع بالتفصيل التدابير المتخذة لضمان أن المدارس تشمل الجميع، في حين أن برنامج السلوك الإيجابي للتعلم يهدف إلى تهيئة بيئات مدرسية آمنة وإيجابية لجميع الطلاب.

إمكانية الوصول (المادة ٩)

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ١٠ من قائمة القضايا

٥٣- تنطبق أحكام إمكانية الوصول الواردة في قانون البناء لعام ٢٠٠٤ ولوائح البناء (اللوائح) على جميع المباني غير السكن الخاص والمعامل الصغيرة والمباني الصناعية التي يُستخدم

فيها أقل من ١٠ أشخاص. ويشترط قانون البناء لعام ٢٠٠٤ تحسين إمكانية الوصول في مبنى قائم لتستوفي متطلبات اللوائح الحالية "بقدر ما يكون ذلك معقولاً من الناحية العملية" كلما قُدم طلب للموافقة على إدخال تعديلات على أحد المباني. ويتخذ القرار المتعلق بمدى التحسين السلطة المحلية التي تصدر الموافقة على البناء وستقارن المزايا المحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة بالتضحيات التي يكون على صاحب المبنى القيام بها، ويمكن أن يشمل ذلك التكلفة. وتُحسن معظم المباني إلى حد ما كجزء من موافقة البناء المقدمة لإجراء تعديلات ولكنها قد لا تمثل تماماً للوائح.

٥٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلن الوزير المعني بقضايا الإعاقة ووزير البناء والتشييد عن استعراض إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني ومن المقرر أن يقدم تقرير عن ذلك بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستتناول الاستعراض الطريقة التي تُنفذ بها أحكام قانون البناء ولوائح البناء المتصلة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة عندما تُشيد المباني أول مرة أو يُدخل عليها تغيير. وتُمثل آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستعراض إلى جانب الوكالات الحكومية وغيرها من ذوي الخبرات.

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ١١ من قائمة القضايا

- ٥٥- منذ عام ٢٠١١، جرت عدة أنشطة تتعلق بالمعايير الشبكية لحكومة نيوزيلندا.
- ٥٦- فبين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣، عُقدت مشاورات محددة الهدف بشأن المعايير الشبكية. ووُزعت ورقة مناقشة على الوكالات الحكومية، وكذلك على ٣٥ فرداً ومنظمة يمثلون مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، و٦٣ باعة في مجال التصميم/التطوير الشبكي.
- ٥٧- وللمساعدة في تحليل الردود على المشاورة والتنقيحات اللاحقة للمعايير الشبكية، أُعيد إحياء الفريق العامل المعني بالمعايير الشبكية لحكومة نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويتألف هذا الفريق العامل من ممثلين لمجتمعات الأشخاص ذوي الإعاقة وعدد من وكالات الحكومة المركزية، وهو يعمل للمساعدة على تحسين قابلية الوصول وامتثال المعلومات والخدمات الحكومية على الإنترنت للمعايير الشبكية بتقديم الإرشادات وتنظيم حلقات العمل.

٥٨- واستجابة للإسهامات المقدمة في مشاورات ٢٠١٢/٢٠١٣، جرى تحديث المعايير الشبكية وهي الآن تتألف من معيارين مستقلين بدأ العمل بهما في تموز/يوليه ٢٠١٣.

- معيار لإمكانية الوصول إلى الشبكة يركز على قضايا إمكانية الوصول إلى الشبكة؛
- معيار لقابلية استخدام الشبكة يركز على قابلية استخدام المواقع الشبكية في جميع قطاعات الدولة. ويتضمن هذا المعيار الثاني متطلبات لبعض أنواع المحتوى مثل

معلومات الاتصال وحقوق التأليف والنشر والخصوصية والوصلات المؤدية إلى الوثائق غير الشبكية والصفحات الشبكية القابلة للطباعة.

٥٩ - ويعتمد معيار إمكانية الوصول إلى الشبكة على الخصوص خطة تنفيذ مرحلية مدتها أربعة أعوام وكذلك عدداً من الأحكام المؤقتة للمبادئ التوجيهية لإمكانية الوصول الصادرة عن اتحاد الشبكة العالمية. ويقر جدول التنفيذ والأحكام المؤقتة، المقرر استعراضهما سنوياً، بمختلف القيود المفروضة على موارد الوكالات، وهما مصممان لجعل تنفيذ إمكانية الوصول عملياً وفعالاً من حيث التكلفة بشكل أكبر، دون الحد من إمكانية الوصول إلى الموارد على الإنترنت بأي طريقة ذات أهمية.

٦٠ - والمعايير الشبكية إلزامية لإدارات الخدمة العامة والخدمة غير العامة في دوائر الدولة. وقد سُئلت تلك الإدارات أن تجري تقييماً ذاتياً لامتناعها للمعايير الشبكية خلال فترة شهرين ابتداءً من تموز/يوليه ٢٠١٤. والهدف من عمليات التقييم الذاتي هو الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد مضي عام واحد، وتحديد خط أساسي لاستمرار التحسن مع مرور الوقت.

حالات الخطر والطوارئ الإنسانية (المادة ١١)

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ١٢ من قائمة القضايا

٦١ - عقب زلازل كانتربوري، أُحرقت، وما زالت تُجرى، عدة استعراضات وأنشطة لتعزيز الاستجابة للكوارث وتخطيط الإنعاش في نيوزيلندا. وشملت الاستعراضات والتحقيقات الهامة ما يلي:

- استعراض استجابة إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني لزلازل كريستشورتش في ٢٢ شباط/فبراير؛
- استعراض ترتيبات الرعاية الاجتماعية في حالة الطوارئ؛
- اللجنة الملكية المعنية بزلازل كانتربوري للنظر في القضايا المحيطة بالبيئة المبنية؛
- استعراض الإطار التشريعي للإنعاش، بهدف وضع إطار أقوى للإنعاش بموجب قانون إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني.

٦٢ - وتتناول نتائج هذه الاستعراضات والتحقيقات عدة وكالات حكومية وقد أدت هذه النتائج إلى إدخال تعديلات على الترتيبات القائمة أو وضع ترتيبات جديدة. وأدرجت هذه التغييرات المدخلة على الترتيبات في الخطة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني، التي تحدد المخاطر والأخطار التي يجب إدارتها على الصعيد الوطني وإدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني الضرورية لإدارة تلك المخاطر والأخطار في جميع مراحل الحد من الأخطار والتأهب والاستجابة والإنعاش.

٦٣- وبالإضافة إلى أوجه التقدم في الترتيبات العامة لإدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني، كان هناك تركيز خاص على تعزيز الترتيبات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات الطوارئ على إثر الخبرات المكتسبة في كانتربوري. وقد أُجريت عدة أنشطة، بما فيها:

- ندوة في كريستشورتش بشأن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة: التعلم من زلازل كانتربوري؛
- تقديم معلومات إرشادية لقطاع إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني بشأن ضم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٤- وعُقدت ندوة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢ وحضرها ما يفوق ١٥٠ شخصاً بينهم أخصائون في مجال إدارة حالات الطوارئ، وأشخاص ذوو إعاقة وأسرهم، ومقدمو خدمات في مجال الصحة والإعاقة، ومنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وكان هدف الندوة هو التعلم من التجارب وتحديد سبل لزيادة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في نيوزيلندا.

٦٥- وعقب الندوة، تعهد مدير وزارة الدفاع المدني وإدارة الطوارئ بتقديم إرشادات بشأن إدارة حالات الطوارئ الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى قطاع إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني. وأسفر ذلك عن إعداد منشور "ضم الأشخاص ذوي الإعاقة: معلومات لقطاع إدارة الدفاع المدني وحالات الطوارئ"، الذي يحدد ما يلي:

- أهمية تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند القيام بإدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني؛
- حاجة موظفي إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني إلى ضمان أن جميع ترتيبات التخطيط والاستجابة والإنعاش تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- طريقة إدراج المعلومات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المبادئ التوجيهية ذات الصلة في المستقبل.

٦٦- وتمثل مبادرة أخرى وُضعت عقب زلازل كانتربوري بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف زيادة حماية حقوقهم في مشروع بطاقات هوية الكلاب المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتيح هذه المبادرة تيسير التعرف على الكلاب المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة ووصولها في حالة الطوارئ وتدعم سرعة جمع شمل الكلب بصاحبه/مدرسه في حال انفصالهما. وأقامت وزارة الدفاع المدني وإدارة حالات الطوارئ شراكة مع المنظمات المصدرة لشهادات الكلاب المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات غير حكومية وحكومية أخرى لاستحداث بطاقة الهوية.

٦٧- ومن المقرر أن تقوم وزارة الدفاع المدني وإدارة الطوارئ بعمل إضافي للتفكير في إرشادات بشأن تخطيط إدارة حالات الطوارئ الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ووضعها، ولتيسير تنفيذ تلك الإرشادات من جانب مجموعات إدارة حالات الطوارئ في إطار الدفاع المدني، ودعم مشروع بطاقات هوية الكلاب المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال السنوات المقبلة. وسيزيد هذا العمل من تعزيز الترتيبات الرامية إلى تحسين حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من آثار الطوارئ في المستقبل.

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم أمام القانون (المادة ١٢)

الرد على القضايا التي أثرت في الفقرة ١٣ من قائمة القضايا

٦٨- يقتضي قانون حماية الحقوق الشخصية وحقوق الملكية لعام ١٩٨٨ أن يُفترض أن للشخص المعني الأهلية لاتخاذ القرارات إلى أن يثبت خلاف ذلك. ويقتضي القانون من المحكمة أن تقوم بالتدخل الأقل تقييداً لحياة الشخص وأن تمكنه من ممارسة وتطوير قدراته إلى أبعد حد ممكن أو تشجعه على ذلك. ويمكن للمحكمة أن تصدر مجموعة من الأوامر. وإذا عُيّن أوصياء على رفاه الشخص أو مديرون لممتلكاته، يُطلب منهم مشاورته والسعي دائماً إلى تشجيعه على تنمية أو ممارسة قدرته على اتخاذ القرارات أو إبلاغها.

٦٩- ويقود مكتب قضايا الإعاقة عملاً بشأن ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة أهليتهم القانونية، بوسائل منها الاعتراف باتخاذ القرار المدعوم. ويمثل هذا العمل أحد الإجراءات ذات الأولوية في خطة العمل الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وسيتم تحديد نطاق هذا العمل ووضعه وتنفيذه بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وخبراء القطاع المعني بالإعاقة. وسيشمل ذلك تعزيز فهم أوسع للأهلية القانونية بما يتسق مع المادة ١٢، وبحث استخدام نظم اتخاذ القرارات المدعومة، وضمان دعم السياسات لهذه القرارات في الممارسة العملية. واتخاذ القرارات المدعومة إجراء جديد نسبياً في نيوزيلندا، وسيكون علينا أن ننظر في طريقة لعكس سياقنا الثقافي والاجتماعي الفريد من نوعه في الاعتراف به. وسيسعى هذا العمل أيضاً إلى فهم التجارب التي عاشتها بلدان أخرى والتعلم من التجربة الحالية محلياً.

إمكانية الوصول إلى العدالة (المادة ١٣)

الرد على القضايا التي أُثِّرت في الفقرة ١٤ من قائمة القضايا

٧٠- تقدم خطة التعويض على الحوادث شركة التعويض على الحوادث وتوفر هذه الخطة تغطية شاملة للإصابات الشخصية غير الناجمة عن خطأ لجميع الأشخاص في نيوزيلندا، بمن فيهم الزوار الأجانب. ويتنازل الأفراد عن حق الملاحقة للحصول على مبالغ تعويضية بعد الإصابات مقابل تلقي تغطية للإصابات الشخصية.

٧١- ويرد نص بشأن تسوية المنازعات ضمن الإطار التنظيمي (الجزء ٥ من قانون التعويض على الحوادث لعام ٢٠٠١) الذي يوفر إمكانية طلب مراجعة قرار اتخذته شركة التعويض على الحوادث لجميع من يرغبون في ذلك، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

٧٢- وعندما تتلقى شركة التعويض على الحوادث طلب مراجعة، تحيلها إلى وحدة الشركة التي اتخذت القرار المتنازع عليه لإجراء مراجعة داخلية. وتنظر شركة التعويض على الحوادث فيما إذا كان القرار الصادر مناسباً، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي النظر في معلومات جديدة. وفي حال عدم تسوية المنازعة، تحيل الوحدة الطلب إلى منظمة خارجية مستقلة لمراجعته. وستحدد تلك المنظمة، مع مقدم الطلب، بما إذا كان من المناسب تطبيق طريقة بديلة لتسوية المنازعة مثل الوساطة أو التيسير أم ينبغي عقد جلسة مراجعة مستقلة يجريها مُراجع.

التمويل

٧٣- لا تُفرض أية تكاليف على زبون يطلب مراجعة أو أي عملية أخرى بديلة لتسوية المنازعات. وتدفع هذه التكاليف شركة التعويض على الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تُمنح تكاليف للزبائن الذين يُستمع لمنازعاتهم في جلسات المراجعة، مثلاً لمساعدتهم على تكاليف المحامين أو تكاليف الأشخاص الذين يدعمونهم. وتحدد اللوائح المبالغ القصوى المنصوص عليها للتكاليف والنفقات المتعلقة بالمراجعة. (لوائح عام ٢٠٠٢ لمنع الإصابات وإعادة التأهيل والتعويض (تكاليف المراجعة والطعون) بإيجاز، يمكن منح التكاليف لإعداد القضايا والتقارير وغير ذلك من النفقات المتكبدة، بما فيها النقل. وتُتاح المساعدة القانونية كذلك في بعض الحالات.

٧٤- ويجب أن يمنح المراجع التكاليف والنفقات لمقدم الطلب إذا كان قرار المراجعة لصالح مقدم الطلب كلياً أو جزئياً، ويمكن أن يمنح التكاليف والنفقات إذا رأى أن مقدم الطلب تصرف بطريقة معقولة بتقديمه طلب المراجعة.

الإلصاف الإجرائي

٧٥- يحدد قانون التعويض على الحوادث لعام ٢٠٠١ المبادئ العامة لتصرف المراجع. ويجب على المراجع أن:

- يتصرف بشكل مستقل ويكشف عن تدخله السابق؛
- يمثل لقانون التعويض على الحوادث لعام ٢٠٠١؛
- يمثل لمبادئ العدالة الطبيعية؛
- يمارس العناية الواجبة في اتخاذ القرارات؛
- يعتمد نهجاً يستند إلى التحقيق ويجري المراجعة بطريقة غير نظامية ومناسبة من حيث التوقيت وعملية.

٧٦- ويجب على المراجع، عند اتخاذ القرار، أن ينظر إلى المسألة من جديد بالاستناد إلى المعلومات المقدمة أثناء المراجعة، ويضع جانباً سياسات شركة التعويض على الحوادث وإجراءاتها ولا يتخذ قراراً بشأن المسألة إلا استناداً إلى أسسها الموضوعية. بموجب قانون التعويض على الحوادث لعام ٢٠٠١.

٧٧- ويمكن لمقدم طلب غير راضٍ على نتائج المراجعة أن يطعن في القرار لدى محكمة المقاطعة. ويمكن الطعن في المسائل القانونية لدى المحكمة العليا ثم إلى محكمة الاستئناف.

الأدلة

٧٨- يمكن لكل طرف من أطراف المنازعة تقديم أدلة لدعم موقفه، بما في ذلك الأدلة التي لم تكن متاحة عند اتخاذ قرار شركة التعويض على الحوادث. ويمكن للمراجع أن يلتمس معلومات إضافية لمساعدته في اتخاذ القرار على حساب شركة التعويض على الحوادث، مثلاً رأي طبي إضافي.

محكمة الاستئناف للتعويض على الحوادث

٧٩- في نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظرت حكومة نيوزيلندا في إجراء تغييرات تشريعية لتعزيز المحاكم بأنواعها، بما في ذلك إبدال اختصاص محكمة المقاطعة بالنسبة لطعون شركة التعويض على الحوادث بمحكمة استئناف جديدة للتعويض على الحوادث. وستصدر المحكمة الجديدة قرارات سريعة وتحتفظ مع ذلك بمحاكمة عادلة. والغرض من المحكمة المقترحة هو أن يكون من الممكن الوصول إليها وتكون فعالة وفي متناول جميع المستخدمين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. والغرض من اقتراح إنشاء منصب رئيس للإشراف على أعمال المحكمة وتسييرها هو ضمان عمليات اتخاذ قرارات متسقة وعادلة وجيدة.

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ١٥ من قائمة القضايا

٨٠- لا تحتفظ وزارة العدل أو تجمع معلومات عن الإعاقات أو الظروف البدنية أو غير البدنية للأشخاص الذين يعملون في مجال الإصابات. ولكننا يمكن أن نؤكد أن أول شخص أصم ضم إلى هيئة محلفين في عام ٢٠٠٥ واختير رئيساً لها. وعمل أول شخص أعمى ضمن هيئة محلفين في نيوزيلندا في عام ٢٠٠٦.

٨١- وبموجب قانون لغة الإشارة النيوزيلندية لعام ٢٠٠٦، يجب توفير مترجمين فوريين نيوزيلنديين في منظومة المحاكم كلما طلب ذلك المحلفون. وتقدم الحكومة التمويل للمترجمين الفوريين النيوزيلنديين، ويُزود موظفو المحاكم بإرشادات مفصلة لضمان معرفتهم لالتزاماتهم واحتياجاتهم من حيث تقديم الدعم والمترجمين الفوريين للسماح للمحلفين الصم بالعمل في هيئات المحلفين إذا رغبوا في ذلك. وبالإضافة إلى خدمات الترجمة المقدمة، فإن معظم قاعات المحاكم، إن لم تكن جميعها، مجهزة بحلقة سمع وظيفتها تمكين من يحملون أجهزة للمساعدة على السمع من تلقي "الدعم" إذا أرادوا الاستفادة من هذه التسهيلات.

ممارسة السلطة التقديرية القضائية لتسريح المحلفين ذوي الإعاقات المحتملين

٨٢- تنص المادة ١٦ ألف من قانون هيئات المحلفين لعام ١٩٨١ على أن بإمكان القاضي أن يسرح فرداً من خدمة هيئة المحلفين إما بطلب من الفرد أو بقرار من القاضي نفسه. ويجب أن يكون القاضي مقتنعاً بأن الإعاقة ستجعل المحلف المحتمل غير قادر على التصرف بفعالية ضمن هيئة المحلفين. وتُعرّف الإعاقة في قانون هيئات المحلفين لعام ١٩٨١ على أنها تشمل الصم والعمي.

٨٣- ويُقدم الطلب إلى القاضي موظفو المحكمة المسؤولون عن إدارة محاكمات هيئة المحلفين. وتُعقد الجلسات سرياً لضمان حماية خصوصية المحلفين وعدم وضع الأفراد وفي مواقف محرّجة أمام المحلفين الآخرين.

٨٤- ولأن هذه الجلسات تُعقد سرياً، لا توجد تفاصيل من قضايا محددة عن الطريقة التي يتخذ بها القضاة قرارات تسريح المحلفين المحتملين. وتنص المادة ١٦ ألف من قانون هيئات المحلفين على أن "بإمكان القاضي أن يسير الجلسة وينظر في الأدلة التي يراها مناسبة"، ويعطي ذلك للقاضي المرونة اللازمة لتحديد قدرة كل محلف على العمل على أساس كل قضية على حدة. وهذه المرونة ضرورية في ضوء المدى المتنوع جداً من الإعاقات والظروف التي ينظر فيها القضاة.

الرد على القضايا التي أُثرت في الفقرة ١٦ من قائمة القضايا

٨٥- كان الاستنتاج المتوصل إليه بعد مراجعة عام ٢٠١١ لقانون لغة الإشارة النيوزيلندية لعام ٢٠٠٦ هو أن القانون نفسه لا يحتاج إلى أي تعديل. وبدلاً من ذلك، فإن تنفيذ العقد هو الذي يُعتبر مشكلة. واقترحت المراجعة أن على الإدارات الحكومية التي تقدم الخدمة أن:

- تصدر المزيد من المعلومات بلغة الإشارة النيوزيلندية؛
- تضمن تدريب موظفيها في الوقت نفسه على طريقة التواصل مع الصم وعلى التعامل مع المترجمين الفوريين للغة الإشارة النيوزيلندية؛
- تعالج مسألة نقص المترجمين الفوريين للغة الإشارة النيوزيلندية.

٨٦- ومنذ عام ٢٠١٣، بدأ تدريجياً نشر الترجمة الفورية عن بعد بالفيديو في أنحاء نيوزيلندا في الدوائر الحكومية الرئيسية. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، وافقت الحكومة على إنشاء مجلس لغة الإشارة النيوزيلندية لتقديم القيادة والتوجيه والمشورة بشأن التدابير اللازمة لتعزيز لغة الإشارة النيوزيلندية والحفاظ عليها. ووافقت الحكومة أيضاً على إنشاء صندوق للغة الإشارة النيوزيلندية لدعم تنفيذ المبادرات المتعلقة بلغة الإشارة النيوزيلندية.

٨٧- ويعطي قانون لغة الإشارة النيوزيلندية لعام ٢٠٠٦ الصم حق استخدام هذه اللغة في الإجراءات القانونية. ولضمان الامتثال للقانون، تتخذ المحاكم الترتيبات اللازمة لوجود مترجمي لغة الإشارة النيوزيلندية عند الاقتضاء. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت وزارة العدل إرشادات عن المترجمين الفوريين للموظفين في المحاكم. وتخطر هذه الإرشادات الموظفين بالوضع القانوني للغة الإشارة النيوزيلندية وتقدم المشورة عن الاستعانة بمترجمين فوريين مؤهلين وذوي خبرة في لغة الإشارة النيوزيلندية.

٨٨- ويمول النظام الحكومي للمساعدة القانونية التمثيل القانوني وغيره من أنواع المساعدة القانونية المقدمة إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون فيما عدا ذلك أن يدفعوا تكلفتها. ويُستعان بالمترجمين الفوريين عندما لا يستطيع الشخص الذي يتلقى المساعدة القانونية أن يتواصل بطريقة مفهومة مع المحامي بسبب إعاقة سمعية. ويمكن أن يُقدّم التمويل في الحالات التي يكون فيها المترجم الفوري مطلوباً للمساعدة القانونية خارج المحكمة، أو عندما تكون هذه الخدمات مطلوبة داخل المحكمة ولكن لا يوجهها قاضٍ.

حرية الفرد وأمنه الشخصي (المادة ١٤)

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ١٧ من قائمة القضايا

قانون (الرعاية وإعادة التأهيل الإلزاميين فيما يخص) الإعاقة الفكرية لعام ٢٠٠٣

٨٩- في نيسان/أبريل ٢٠١٤، هناك ١١٦ فرداً يخضعون لقانون (الرعاية وإعادة التأهيل الإلزاميين فيما يخص) الإعاقة الفكرية لعام ٢٠٠٣.

قانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية لعام ١٩٩٢

٩٠- تنشر وزارة الصحة كل عام في التقرير السنوي لمكتب مدير الصحة العقلية إحصاءات عن عدد الأشخاص الخاضعين لقانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية لعام ١٩٩٢. ويشير تقرير عام ٢٠١٢ إلى أن معدلاً متوسطاً يبلغ بين ستة وسبعة أشخاص من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الشهر يخضعون لمواد التقييم التي يتضمنها قانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية. ويخضع ما متوسطه ٧٧ شخصاً من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الشهر لأمر العلاج الإلزامي في المجتمع ويخضع ما متوسطه ثلاثة عشر شخصاً لأمر علاج إلزامي للمرضى الداخليين في الشهر. وتُقدم إحصاءات إضافية في التقرير السنوي لمكتب مدير الصحة العقلية لعام ٢٠١٢، المتاح على الموقع الشبكي لوزارة الصحة في العنوان التالي: www.health.govt.nz. وتعتزم الوزارة نشر إحصاءات عام ٢٠١٣ في وقت لاحق من عام ٢٠١٤.

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ١٨ من قائمة القضايا

٩١- تلتزم وزارة الصحة بالحد من اللجوء إلى العزل في دوائر الصحة العقلية في نيوزيلندا. وينبغي أن يكون العزل حدثاً غير شائع ولا ينبغي اللجوء إليه إلا عند وجود خطر وشيك على الشخص أو الآخرين وعندما لا يمكن اللجوء إلى أي بديل آخر آمن وفعال.

٩٢- والحد من العزل والتقييد والقضاء عليهما، بما في ذلك لمستعملي الخدمات من شعب الماوري، إجراء ضمن خطة الحكومة لدوائر الصحة العقلية والإدمان خلال السنوات القليلة المقبلة: خطة تنمية دوائر الصحة العقلية والإدمان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ (الارتقاء إلى مستوى التحديات). وترصد وزارة الصحة التقدم المحرز في إجراءات الارتقاء إلى مستوى التحديات. وحتى تاريخه، أعطى ١٦ من أصل ٢٠ مجلس للصحة في المقاطعات الأولوية للتركيز على الحد من اللجوء إلى العزل والتقييد وسبق أن أبلغ عدد منها عن نتائج جيدة.

٩٣- وتنفذ مجالس الصحة في المقاطعات مجموعة من المبادرات للحد من اللجوء إلى العزل والتقييد والقضاء عليه، مثل تدريب الموظفين وتغيير الثقافة، واستخدام غرف التعديل الحسي، وتنمية الخبرات في التدخلات البديلة مثل التدخلات السلوكية المعرفية. وتنظر بعض مجالس

الصحة في المقاطعات أيضاً إلى حيزاتها المادية وتعمل على تغييرها لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتدخلات العلاجية.

٩٤ - وتعمل منظمة تي بو (وهي منظمة تُمول لدعم القوى العاملة في مجال الصحة والإعاقة في نيوزيلندا) مع مجالس الصحة في المقاطعات للحد من اللجوء إلى العزل والتقييد والقضاء عليه في نيوزيلندا. واستحدثت منظمة تي بو أدوات قائمة على الأدلة لدعم الحد من اللجوء إلى التقييد والعزل، مثل القائمة المرجعية للاستراتيجيات الأساسية الست.

٩٥ - ويرصد مكتب مدير الصحة العقلية اللجوء إلى العزل وينشر في تقريره السنوي معلومات عن مدى انتشاره. ويبين الرصد أن اللجوء إلى العزل بدأ ينخفض، ويبين آخر تقرير أن العدد الإجمالي لساعات عزل المرضى في الدوائر الخاصة بالبالغين انخفض وطنياً بنسبة ٣٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢.

٩٦ - وتطبق نيوزيلندا ضوابط صارمة على اللجوء إلى العزل في القطاع الصحي لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُضمن حقوق الأفراد المحتجزين وسلامتهم من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية وغير التنظيمية.

الحرية من العنف والاعتداء (المادة ١٦)

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ١٩ من قائمة القضايا

٩٧ - ستستمر التحسينات التي تُجرى على البرامج بموجب قانون عام ٢٠١٣ المعدل لقانون العنف المتزلي في ضمان تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المحميين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بطريقة تدعم أولئك الأشخاص ليصلوا إلى البرامج ولتلبى احتياجاتهم المتعلقة بالسلامة. وتشمل المبادرات ما يلي:

- ستشمل لوائح الممارسة الجديدة لتقديم برامج العنف المتزلي مادة عن العمل مع الزبائن ذوي الإعاقة؛
- ستشمل أداة مواءمة جديدة تستخدمها المحاكم في اختيار مقدمي الخدمات تحديد الإعاقات كمعايير يجب أخذها في الحسبان عند اختيار مقدم الخدمة المناسب؛
- وستسمح المبادئ التوجيهية للبرامج الجديدة بخيار الوصول إلى الخدمات عن طريق الهاتف أو غيره من الوسائل الحاسوبية الآمنة. ويمكن أن يعزز ذلك وصول بعض مجموعات الزبائن التي كانت مستبعدة فيما مضى بسبب حواجز النقل؛
- يقوم هيكل البرامج الجديدة على تقييم شامل للاحتياجات يسمح لمقدم الخدمة بتصميم محتوى البرامج حسب حاجة الفرد. وبالنسبة للزبائن ذوي الاحتياجات المعقدة، هناك خيار لإتاحة إطار زمني أطول للخدمة؛

- تُسير برامج الأشخاص المحميين البالغين عموماً كبرامج جماعية ولكن المستقبل سيأتي بمزيد من المرونة لتوفير برنامج فردي أو برنامج يضم دورات جماعية وفردية على السواء حتى يتأتى تصميم المحتوى حسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص.

٩٨- وتدعم جميع مواصفات الخدمة ومبادئها التوجيهية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية بالنسبة للبرامج، بما فيها جميع البرامج المتزلية وبرامج مكافحة العنف، المشاركة بواسطة إمكانية الوصول المعززة والاعتراف بالاحتياجات المختلفة لجميع الأشخاص.

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ٢٠ من قائمة القضايا

٩٩- لا تجمع الحكومة بيانات عن عدد حالات تعقيم النساء والفتيات ذوات الإعاقة الفكرية. وتُجمع المعلومات عن التعقيم الذي يقتضيه قانون منع الحمل والتعقيم والإجهاض لعام ١٩٧٧ (المادة ٧)، ولكن لا يُشترط من الأخصائيين الطبيين أن يحددوا ما إذا كان المريض ذا إعاقة أم لا.

١٠٠- وتحمي الضمانات التي ينص عليها قانون نيوزيلندا بالفعل الأشخاص من التعقيم القسري أو غير الطوعي.

١٠١- وتنص المادة ١١ من قانون شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ على أن لكل فرد الحق في رفض الخضوع للتعقيم.

١٠٢- وقد تكون هناك أحياناً حالات تكون فيها إعاقة الشخص من الشدة بحيث لا يكون من الممكن الحصول منه على موافقة مستنيرة فيما يخص التعقيم. وفي هذه الحالات، يمكن أن يُعتبر التعقيم ضرورة طبية ويُبرر بمبدأي رفاه الشخص ومصلحته الفضلى.

١٠٣- وفي هذه الحالات التي يكون فيها سن الشخص ١٨ عاماً فما فوق، يجب التماس إذن المحكمة في نيوزيلندا قبل إجراء عملية التعقيم. ويتمثل دور المحكمة في تحديد ما إذا كان التعقيم يخدم المصلحة الفضلى للشخص، إذا كان هذا الشخص غير قادر على اتخاذ القرار. والهدف من ذلك هو ضمان حقوق وحماية الأشخاص الذين يفتقرون إلى أهلية الموافقة بأنفسهم. ويخضع التقييم والعلاج للذان تأمر بهما المحكمة لضمانات صارمة ولا ينبغي أن حاجة الأطباء إلى الحصول على موافقة مستنيرة، عند الإمكان، في جميع مراحل التقييم والعلاج.

١٠٤- وإذا كان الشخص ذو الإعاقة لم يبلغ سن الثامنة عشرة وكان لديه والد حي أو وصي شرعي، لا تكون المحكمة مختصة ويكون من ثم حكم الوالد أو الوصي الشرعي عما يخدم المصالح الفضلى للشخص ذي الإعاقة هو الذي يحدد ما إذا كان يُؤذن أو لا يُؤذن بإجراء عملية التعقيم.

العيش المستقل والإدماج في المجتمع (المادة ١٩)

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٢١ من قائمة القضايا

نموذج العيش المستقل

١٠٥ - يهدف نموذج وزارة الصحة الجديد لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة ("نموذج العيش المستقل") إلى زيادة الخيارات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وسيطرتهم على حياتهم والدعم الذي يتلقونه. وينطوي نموذج العيش المستقل على تحويل أجزاء من نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، مع كون عناصر من التحويل معروضة في خليج بلني، وكجزء من برنامج الخيار في العيش المجتمعي.

١٠٦ - ويحدث تقدم في النموذج الجديد من خلال ما يلي:

- عرض عملي يدوم سنتين لتنسيق المنطقة المحلية يسفر عن قصص إيجابية للنتائج في تخطيط وتحقيق "حياة جيدة" داخل المجتمع. ودعم هذه النتائج تقييم إنمائي. وسيستمر تنسيق المنطقة المحلية في خليج بلني وستُختبر ترتيبات مختلفة لتقديمه في منطقتين إضافيتين؛
- مواصلة استخدام "التقييم الذاتي المدعوم" وبيان وتقييم تخصيص الميزانيات الشخصية لأداة مطورة حديثاً لتخصيص التمويل. عندئذ يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة أن يستخدموا ميزانيتهم لشراء الدعم على نطاق أوسع (التمويل الفردي المعزز)، بمساعدة منظمة مضيضة، وفقاً لمجموعة من المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية للشراء؛
- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق السكنية لانتقاء خيارات بديلة للعيش المجتمعي - "الاختيار في العيش المجتمعي". ويجري حالياً عرض ذلك وتقييمه في منطقتين؛
- استخدام الدروس المستفادة والأدوات المتأينة من هذه العروض في مشروع التمكين من حياة جيدة (انظر أدناه) بهدف دمج هذين المشروعين. وستوسع هذه التطورات خيار العيش المجتمعي المعزز للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم.

التمكين من حياة جيدة

١٠٧ - ووضع نهج التمكين من حياة جيدة القطاع المعني بالإعاقة وهو يقترح تحولاً جوهرياً إلى نظام دعم الإعاقة الشامل لجميع قطاعات الحكومة لإعطاء الأشخاص ذوي الإعاقة مزيداً من الاختيار والتحكم في مصادر دعمهم وحياتهم. وهو يستند إلى ثمانية مبادئ تشمل ما يلي:

- نتائج الحياة العادية - يُقدم الدعم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ليعيشوا كل يوم في أماكن الحياة اليومية، مثل غيرهم في مراحل حياة مماثلة؛
- التيار الرئيسي أولاً - يُقدم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى الخدمات الموجهة سواد الناس قبل الخدمات المخصصة لذوي الإعاقة؛
- سهولة الاستعمال - يكون الدعم سهل الاستعمال ومرناً.

١٠٨- وتشرف على العمل المتعلق بالتمكين من حياة جيدة اللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة. وتُمثل وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم وأسرهم ومن يقدمون لهم الخدمات في فريق قيادة وطني يقدم المشورة بشأن عمل التمكين من حياة جيدة ويدعمه. ويدعم فريق الوكالة المشتركة المؤلف من نواب رؤساء تنفيذيين من وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية نهجاً متكاملًا للتمكين من حياة جيدة.

١٠٩- ويجري حالياً تنفيذ عرض لهذا النهج في كريستشورتش لمدة ثلاثة أعوام في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتعاون في العرض الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم ومقدمو خدماتهم والوكالات الحكومية، بما فيها وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية بدعم من شركة التعويض على الحوادث. ويشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع مستويات الحوكمة الخاصة بالعرض، بما في ذلك حضور اجتماعات اللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة.

١١٠- وفي العام الأول، شارك في العرض ٥٢ معوقاً منقطعاً عن الدراسة من ذوي الاحتياجات العالية جداً أو العالية وأسرهم. وخلال السنة المقبلة، سيُوسَّع العرض ليشمل مجموعة أوسع نطاقاً من الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فئات مثل الفئة العمرية ١٣-١٨ عاماً والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً والذين يريدون أن يغادروا مرفقاً من المرافق السكنية أو يتجنبوا الانتقال إلى أحدها.

١١١- وفي عام ٢٠١٤، حُصِّصت ثلاثة أعوام من التمويل لعرض إضافي لنهج التمكين من حياة جيدة في منطقة وايكاتو. وسيبني ذلك على العمل الذي أُنجِز في تلك المنطقة حتى الآن، وهو يشمل استحداث واختبار أداة استعراض ذاتي تنظيمية ومبادئ توجيهية لمساعدة مقدمي الخدمات على موازنة دعمهم للأشخاص ذوي الإعاقة مع مبادئ التمكين من حياة جيدة. وسيُصمم عرض وايكاتو تصميمًا مشتركاً في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ مع فريق من الممثلين المحليين من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي خدماتهم.

احترام البيت والأسرة (المادة ٢٣)

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ٢٢ من قائمة القضايا

١١٢- لا يُفرض أي قيد على حق الشخص في طلب تبني طفل بسبب الإعاقة (المادة ٣ من قانون التبني لعام ١٩٥٥). وتتخذ المحكمة قرارها بناءً على المصالح الفضلى للطفل مراعية في ذلك تقريراً يعده أخصائي اجتماعي.

التعليم (المادة ٢٤)

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ٢٣ من قائمة القضايا

١١٣- تقر وزارة التعليم بأن تحسين معدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي يقتضي تيسير دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى منظمات التعليم العالي. فهذه المنظمات تتلقى تمويل الإنصاف عن طريق لجنة التعليم العالي، التي تأخذ في الحسبان التكاليف العالية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة.

١١٤- ويُتوقع من منظمات التعليم العالي أن تعترف بالاحتياجات المختلفة للفئات المكونة لها وأن تكون لديها آليات لتلبية هذه الاحتياجات. وفي عام ٢٠٠٤، وُضعت مدونة "كيا أوريت، تحقيق الإنصاف: مدونة قواعد الممارسة في نيوزيلندا من أجل بيئة تعليم عالي شامل للطلاب ذوي العاهات" لمساعدة منظمات التعليم العالي على تحديد احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وتلبيتها.

١١٥- وحدثت وزارة التعليم مؤخراً استراتيجية التعليم العالي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وتمثل إحدى أولويات الاستراتيجية في تحسين نتائج التعليم والعمل للشباب المعرضين للخطر. وتقر الاستراتيجية بأن الشباب ذوي الإعاقة يواجهون حواجز خاصة للمشاركة في التعليم العالي، وأن على الحكومة ومنظمات التعليم العالي والمدارس أن تعمل معاً لتحسين عمليات الانتقال من المدرسة إلى التعليم العالي، ومن التعليم إلى العمل.

١١٦- وقد حُدّد تحسين عملية الانتقال بين المدرسة الثانوية والتعليم العالي كطريقة لزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي. وفي عام ٢٠١٢، وضعت وزارة التعليم المبادئ التوجيهية الوطنية للانتقال لفائدة المعلمين المتخصصين والمدارس والآباء. ويقدم الدليل مبادئ واستراتيجيات أفضل الممارسات لانتقال الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بنجاح إلى التعليم العالي وبيئات أخرى. وفي إطار العمل المحيط بالمبادئ التوجيهية، هناك أيضاً ١٦ مستشاراً محلياً بشأن الانتقال مقرهم في المكاتب الإقليمية لوزارة التعليم، ويدعمون المدارس في مساعدة الطلاب على تخطيط عمليات الانتقال، التي تبدأ في سن لا يتجاوز سن الرابعة عشرة.

١١٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تتوقع وزارة التعليم إصدار مؤلف "دعم التعلم للجميع"، وهو مورد يبين بطريقة قائمة على الأدلة أن بإمكان مقدمي ضمانات الشباب أن يكونوا أكثر تحارباً مع احتياجات الشباب ذوي الاحتياجات التعليمية الإضافية. وتهدف مبادرة ضمانات الشباب إلى إتاحة سبل إضافية للمتعلمين لإحراز المستوى ٢ من الشهادة الوطنية للتعليم العالي عن طريق خيارات التعليم في السياق، واتباع المسارات المهنية، وكذلك المساعدة في عمليات الانتقال إلى التعليم العالي أو العمل.

١١٨- وتقود وزارة التعليم مبادرتين في المستقبل في إطار خطة العمل الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وتهدف إحداها إلى زيادة إنجاز الأطفال والبالغين من ذوي الإعاقة في التعليم ببناء قدرات التعليم الشامل للجميع من أجل تحسين تقديم الخدمات وفقاً للاتفاقية. وتسعى الأخرى إلى زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذي ينتقلون من المدرسة إلى التعليم العالي، ومن التعليم إلى العمل.

١١٩- وبلغ معدل مشاركة الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العالي ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويُلاحظ أن معدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي ليس إلا تقديراً، وقد لا يعكس معدل المشاركة الكاملة. وتؤخذ معدلات المشاركة من عمليات التسجيل في منظمات التعليم العالي. ويبلغ الأشخاص أنفسهم عن المعلومات المتعلقة بإعاقتهم، ولا يُطلب من أي شخص ذي إعاقة أن يعرف نفسه على أنه ذو إعاقة.

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٢٤ من قائمة القضايا

١٢٠- تقع على عاتق المدارس مسؤولية تهيئة بيئات آمنة وإيجابية لجميع الطلاب وينبغي أن تكون لديها سياسات وإجراءات للتصدي لتسلط الأقران. ويُتاح للمدارس عدد من البرامج والنهج فيما يتعلق بمنع تسلط الأقران والتصدي له. وتقع على عاتق المدارس مسؤولية اختيار وتنفيذ البرامج المناسبة لمجتمعها المدرسي.

١٢١- وعقد وزير التعليم في عام ٢٠١٣ اجتماعاً لفريق استشاري لمنع تسلط الأقران (الفريق الاستشاري) في جميع القطاعات بهدف دعم المدارس لتهيئة بيئات آمنة وإيجابية لردع تسلط الأقران. وأنتج الفريق الاستشاري لمنع تسلط الأقران دليل "منع تسلط الأقران والتصدي له: دليل للمدارس" لمساعدة المدارس على منع تسلط الأقران وتقديم مشورة عملية بشأن ما يجب فعله عند حدوثه.

١٢٢- ويقدم الدليل معلومات عن فهم سلوك تسلط الأقران وآثاره، والممارسة الجيدة، وعينة من السياسات المدرسية والإجراءات للمدارس. ويقر الفريق الاستشاري بأن الطلاب ذوي الإعاقة معرضون بشكل أكبر لخطر تسلط الأقران. وأُعدّ الدليل لتشجيع المدارس على اعتماد نهج شامل للمدرسة ككل لتهيئة بيئات آمنة تقل فيها احتمالات حدوث تسلط

الأقران. ويتسق ذلك مع برنامج عمل وزارة التعليم المعنون "النجاح للجميع: كل مدرسة وكل طفل"، الذي يهدف إلى توفير بيئات مدرسية شاملة للجميع يستفيد منها جميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الإعاقة.

١٢٣- وقد حدد الفريق الاستشاري مجالات تقتضي مزيداً من العمل لمواصلة دعم المدارس ومجتمعها المدرسي على نطاق أوسع للحد من تسلط الأقران. ويتضمن الدليل معلومات عن التصدي لحالات تسلط الأقران على الإنترنت، الذي أصبح أكثر انتشاراً في السنوات الأخيرة. وقد وُزِعَ الدليل على جميع المدارس في جميع أنحاء نيوزيلندا وتلقى ردود فعل إيجابية من المدرسين ورؤساء المدارس. وينظر الفريق الاستشاري حالياً في مجموعة من الإجراءات الإضافية لتحسين الدعم المقدم إلى المدارس للحد من سلوك تسلط الأقران، والتأكد من تحديث المعلومات لتبقى ذات صلة في السنوات المقبلة.

١٢٤- وأنشئت مبادرة "Te Punanga Haumarū" لمساعدة المجتمعات المحلية والأسر على تهيئة بيئات آمنة ورعاية للأطفال والشباب (٠-١٩ عاماً). وعند إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٢، قالت الوزارة المعنية بقضايا الإعاقة إن مبادرة "Te Punanga Haumarū" معناها "ملاذ للراحة والتعافي" - مكان للسلامة نجد فيه الدفء والأمان. وتساعد مبادرة "Te Punang Haumarū" الأسر والمجتمعات المحلية على أن تستهدف على نطاق أوسع العوامل التي تؤثر في السلوك بطريقة تكمل برامج مكافحة تسلط الأقران القائمة في المدارس. وتهدف مبادرة "Te Punanga Haumarū" إلى ما يلي:

- دعم الإجراءات التي تقودها الأسر والمجتمعات المحلية والتي تشجع السلوك الإيجابي وتحد من تسلط الأطفال والشباب؛
- بناء القدرة على التملك والالتزام على الصعيد المحلي بتغيير المواقف والسلوكيات في مجتمعاتنا المحلية؛
- زيادة معرفة وفهم أثر تسلط الأقران؛
- توفير أدوات واستراتيجيات لدعم الإجراءات المجتمعية الفعالة.

الرد على القضايا التي أُثِرَت في الفقرة ٢٥ من قائمة القضايا

١٢٥- من أولويات الحكومة ضمان تمكن جميع الأطفال من الوصول إلى التعليم في الطفولة المبكرة. ويتمثل أحد أهداف تحسين الخدمة العامة في مشاركة ٩٨ في المائة من جميع التلاميذ الذين يدخلون المدرسة الابتدائية في تعليم جيد في الطفولة المبكرة بحلول عام ٢٠١٦.

١٢٦- ويشدد معيار المنهاج العام للوائح التوجيهات المتعلقة بالتعليم (خدمات الطفولة المبكرة) لعام ٢٠٠٨ على أن تشرك خدمات التعليم في الطفولة المبكرة الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بنشاط في التعلم إلى جانب الأطفال الآخرين في الخدمة.

تمويل التعليم في الطفولة المبكرة

١٢٧- تدفع الوزارة لخدمات التعليم في الطفولة المبكرة المرخص لها إعانة مالية تصل إلى ٣٠ ساعة لكل مكان طفل في الأسبوع. والغرض من هذه الإعانة هو خفض الرسوم التي تدفعها الأسر وزيادة قدرة الجميع على الوصول إلى التعليم في الطفولة المبكرة. وتشمل الإعانة المالية ٢٠ ساعة من رسوم التعليم في الطفولة المبكرة المجانية في الأسبوع لمن تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ أعوام. ولا يمكن أن تفرض خدمات التعليم في الطفولة المبكرة رسوماً على الساعات المطالب بها على أنها ٢٠ ساعة من التعليم في الطفولة المبكرة. و ٢٠ ساعة للتعليم في الطفولة المبكرة معدل تمويل أعلى الغرض منه تمكين أسر الأطفال في الفئة العمرية ٣-٥ أعوام من الاستفادة من ٢٠ ساعة من التعليم في الطفولة المبكرة في الأسبوع دون دفع الرسوم.

١٢٨- وتدفع الوزارة أيضاً تمويل الإنصاف إلى خدمات التعليم في الطفولة المبكرة المؤهلة في المجتمعات المحلية ذات الأولوية لمساعدتها على تحسين وصول الفئات ناقصة التمثيل في التعليم في الطفولة المبكرة والحد من الحواجز التي تحول دون مشاركتها. وثمة أربعة عناصر لتخصيص تمويل الإنصاف لخدمة التعليم في الطفولة المبكرة، يتعلق اثنان منها بالتعليم الخاص. وينظر العنصر باء في خدمات التعليم في الطفولة المبكرة ذات العدد الهام من الأطفال ذوي الإعاقة و/أو الأطفال القادمين من محيط لا يتكلم الإنكليزية. وينظر العنصر جيم في خدمات التعليم في الطفولة المبكرة التي تستخدم لغة وثقافة غير الإنكليزية، بما في ذلك لغة الإشارة النيوزيلندية.

١٢٩- وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، قُدم تمويل للإنصاف بمجموعه ٢٨,٥ مليون دولار إلى ١ ٨٠٦ خدمة من خدمات التعليم في الطفولة المبكرة، أو ٤١ في المائة من جميع خدمات التعليم في الطفولة المبكرة المرخص لها. ومن بين ١ ٨٠٦ خدمة، تلقت نسبة ٧٩ في المائة تمويلًا في إطار العنصر باء و ٣٤ في إطار العنصر جيم. ويمكن أن تتلقى خدمات التعليم في الطفولة المبكرة التمويل في إطار أكثر من عنصر واحد.

دعم التدخل المبكر

١٣٠- تقدم وزارة التعليم حالياً، كل عام، الدعم إلى ١٣ ٠٠٠ طفل ذي إعاقة واحتياجات للتعلم، وإلى أسرهم، وإلى خدمات التعليم في الطفولة المبكرة. وتُتاح خدمات التدخل المبكر للأطفال من ولادتهم إلى دخولهم المدرسة. وتهدف الوزارة إلى توفير خدمات التدخل المبكر في أقرب وقت ممكن، مع أدنى وقت انتظار ممكن لقبول الحالات.

١٣١- ويقدم الدعم مجموعة من الأخصائيين، إلى جانب بعض الدعم المهني في أماكن التعليم في الطفولة المبكرة. ويستخدم التدخل المبكر نهجاً يركز على الأسرة، فيعمل عن كثب مع الأسر وينقاد مع أولوياتها. ويعمل التدخل المبكر أيضاً عن كثب مع المربين في أماكن

التعليم في الطفولة المبكرة. وثمة أيضاً حاجة إلى العمل عن كثب مع وكالات الرعاية الاجتماعية والصحة. ويتلقى معظم الأطفال ذوي الإعاقات المحددة خدمات من الأفرقة المعنية بنماء الطفل التابعة لوزارة الصحة خلال السنتين إلى ثلاث سنوات الأولى ثم ينتقلون إلى التعليم.

الصحة (المادة ٢٥)

الرد على القضايا التي أثرت في الفقرة ٢٦ من قائمة القضايا

١٣٢- تقر نيوزيلندا بأن الناس بحاجة إلى أن يستطيعوا الوصول إلى الرعاية الصحية العامة، في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. والمبادئ التي يستند إليها نظام الصحة العامة في نيوزيلندا هي توفير فرص وصول شاملة للجميع ومنصفة إلى الخدمات على أساس الحاجة السريرية والقدرة على الاستفادة في حدود الموارد المتاحة.

١٣٣- وتدرك نيوزيلندا الحاجة إلى خفض الحواجز التي تحول دون الاستفادة من الرعاية الصحية، وهي تستثمر في مبادرات تفعل ذلك، مثلاً نظام الجواز الصحي لمساعدة المرضى والموظفين الطبيين على فهم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الرعاية والدعم (انظر أيضاً القضيتين ٩ و ٢٧).

١٣٤- وبالتحديد، تقر وزارة الصحة بأن تحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية قضية هامة ومعقدة ومتعددة الأوجه وستتطلب نهجاً طويل الأجل وجهداً متضافراً على مستوى النظام الصحي ككل. وتضع وزارة الصحة حالياً خطة طويلة الأجل لتحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية، وقد أكدت التزامها بالمضي قدماً بهذا العمل بدمجه في خطة عمل الحكومة النيوزيلندية الخاصة بالإعاقة والشاملة لجميع القطاعات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي إطار هذا العمل، ستنظر وزارة الصحة في رحلات الخدمة؛ فتتظر أين يدخل الناس، بمن فيهم النساء والفتيات ذوات الإعاقة الفكرية، في اتصال مع الخدمات الصحية (مثلاً خدمات الصحة الجنسية والإنجابية)، وفي مواطن النجاح والفشل وما يمكن تحسينه.

١٣٥- وستعاون وزارة الصحة مع الأخصائيين الصحيين، والأفراد ذوي الإعاقة الفكرية، ومن هم في قطاع الإعاقة الفكرية لوضع نهج استراتيجي لتحسين نتائج الصحة البدنية والعقلية للأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية. ويشارك رئيس الخدمات الطبية ورئيس المرضى التابعين لوزارة الصحة في هذا العمل وقد اجتمعا بمجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة ومن يقومون برعايتهم لمناقشة الحواجز التي يواجهونها عند ولوج خدمات الرعاية الصحية.

الرد على القضايا التي أُثرت في الفقرة ٢٧ من قائمة القضايا

١٣٦- أنشئت مجالس الصحة في المقاطعات بموجب قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالصحة العامة والإعاقة في نيوزيلندا لتخطيط الخدمات الصحية وتقديمها إلى السكان المحليين. وتحدد التشريعات توقعات صريحة لمجالس الصحة في المقاطعات، بما فيها الحد من الفوارق بتحسين النتائج الصحية للماوري ومختلف المجموعات السكانية.

١٣٧- وتقتضي وزارة الصحة من مجالس الصحة في المقاطعات، كجزء من إطار المساءلة الذي اعتمدته، أن تستكمل خططها السنوية. ومن بين هذه الخطط، تحدد الخطة الصحية للماوري كيف ستحقق مجالس الصحة في المقاطعات نتائج صحية منصفة في مجموعة من المناطق لسكانها من الماوري بالمقارنة مع مجموع السكان.

١٣٨- وتوفر الوزارة أيضاً إطاراً استراتيجياً للقطاع الصحي لتحسين النتائج المتعلقة بالصحة والإعاقة عند الماوري. وتتوسع استراتيجية "هي كوروواي أورانغا"، التي استُهلّت أول الأمر في عام ٢٠٠٢، بشأن مبادئ كل من استراتيجية الصحة في نيوزيلندا واستراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا بتقديم مزيد من التفاصيل عن الطريقة التي ستحقق بها الأهداف الصحية عند الماوري. وتقوم الاستراتيجية على أربعة مسارات عمل للقطاع المعني بالصحة والإعاقة. ويهدف أحد هذه المسارات، وهو المسار الثالث، إلى ضمان تلقي الماوري خدمات مناسبة من حيث التوقيت وعالية الجودة ومناسبة ثقافياً في مجال الصحة والإعاقة للحد من التفاوتات.

١٣٩- وقد مر الآن على استراتيجية "هي كوروواي أورانغا" أكثر من عقد من الزمن وتعمل وزارة الصحة من أجل تجديد الاستراتيجية وتحديثها.

١٤٠- وكجزء من خطة عمل الماوري الخاصة بالإعاقة للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، يجري حالياً تقييم وتحليل للثغرات فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى ذوي الإعاقة من الماوري. وستعقد مع مقدمي الخدمات إلى شعب الماوري اجتماعات إقليمية من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لجمع المعلومات المتعلقة بالقضايا الحالية والمساعدة على مواصلة تخطيط الخدمات. ويجري تطوير أداة للتقييم الثقافي لتنفيذها في إطار الوكالة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية. وتدخل القوى العاملة من غير الماوري التدريب الخاص بالتنوع الثقافي والكفاءة لتعزيز خدماتها المقدمة إلى الزبائن والأسر من الماوري. وعلاوة على ذلك، وفر النموذج الجديد (راجع أيضاً القضية ٢١) مزيداً من الخيارات والاستقلالية لذوي الإعاقة من الماوري ليحددوا كيف تُستخدم ميزانياتهم الفردية المخصصة ومن هم مقدمو الخدمات الذين يشاركون في تلبية احتياجاتهم.

١٤١- وتحدد خطة "Ala Mo'ui" النتائج والإجراءات ذات الأولوية التي ستسهم في تحسين النتائج الصحية لشعوب المحيط الهادئ وأسره ومجتمعاته المحلية. ويمكن استخدامها كأداة

لتخطيط الإجراءات وتحديد أولويتها واستحداث سبل جديدة وابتكارية لتحقيق النتائج. وكانت هذه الخطة صالحة إلى غاية عام ٢٠١٤ ضمناً، ومن ثم يجري حالياً تجديدها.

١٤٢- وتوجز الخطة الوطنية المتعلقة بالإعاقة في المحيط الهادئ "Faiva Ora" للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ مجالات تركيز الأولويات الحكومية لمسألة الإعاقة في المحيط الهادئ. وهي تنظر بالتحديد إلى تحسين التدريب والمسار المهني للعمال ذوي الإعاقة في المحيط الهادئ، وضمان تلبية خدمات الدعم لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم في المحيط الهادئ، وزيادة عدد الخدمات المقدمة محلياً في المجتمع المحلي. ويجري حالياً استعراض خطة "Faiva Ora".

العمل والعمالة (المادة ٢٧)

الرد على القضايا التي أثرت في الفقرة ٢٨ من قائمة القضايا

خطة العمل المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

١٤٣- يتمثل مجال نتائج مشترك بين جميع القطاعات الحكومية في إطار خطة العمل الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ في زيادة العمالة والفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل المجالات الأربعة ذات الأولوية لكي تعمل الوكالات الحكومية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتدفع غيرها من الوكالات العمل إلى الأمام فيما يلي:

- زيادة الإنجاز التعليمي للأطفال والبالغين ذوي الإعاقة؛
- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينتقلون من المدرسة ومن التعليم العالي إلى العمالة؛
- زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة العاطلون عن العمل منذ وقت طويل، في العمالة المدفوعة الأجر والعمل الحر على قدم المساواة مع الآخرين؛
- زيادة عدد أرباب العمل الذين يثقون باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تبوء القطاع العام مكانة الريادة.

إصلاحات الرعاية الاجتماعية

١٤٤- كان برنامج إصلاح الرعاية الاجتماعية أكبر تغيير في نظام الرعاية الاجتماعية في نيوزيلندا منذ ٥٠ عاماً. وكانت التغييرات معقدة وحولت كل أجزاء وزارة التنمية الاجتماعية تقريباً وطريقة عمل الوزارة مع الزبائن. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، تغيرت جميع أنواع الإعانات، ونُفذت سياسات جديدة واعتمد نموذج جديد لتقديم الخدمات ومنهجية

جديدة للاستثمار تشمل تركيز الموارد على المجموعات المستفيدة الأكثر عرضة لخطر الاعتماد على الإعانات على المدى الطويل إن لم تُقدّم إليها هذه المساعدة.

١٤٥ - واستندت الإصلاحات المنفذة إلى توصيات الفريق العامل المعني بالرعاية الاجتماعية، الذي أنشأته الحكومة في عام ٢٠١٠ لدراسة الاعتماد الطويل الأجل على الرعاية الاجتماعية.

١٤٦ - وفي إطار تغييرات إصلاح الرعاية الاجتماعية في تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمدت وزارة التنمية الاجتماعية طريقة جديدة تماماً للعمل مع الزبائن ذوي المشاكل الصحية والإعاقة. وشملت هذه التغييرات ما يلي:

- إدارة جديدة للقضايا بالتركيز على العمل من أجل العمل بكثافة مع الأشخاص ذوي المشاكل الصحية والإعاقة. وفي السنة الممتدة إلى آذار/مارس ٢٠١٤، تلقى الدعم ١ ٧٨١ شخصاً من هذه المجموعة للخروج من الإعانات والدخول إلى العمل؛
- أدوات تقييم جديدة، بما في ذلك مقابلات تقييم ذاتي منظمة، وفي عدد قليل من الحالات تقييم مستقل لمهارات الأشخاص وما يحتاجونه من دعم للعمل؛
- شهادة طبية منقحة تركز على تأثير الإعاقة على قدرة الشخص على العمل، والدعم الذي يحتاجه؛
- خدمة عمالة التفاعلية يجري اختبارها لما يصل إلى ١ ٠٠٠ شخص يعانون مشاكل صحة عقلية.
- ١٤٧ - ويوضع حالياً مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من أصحاب المصلحة المهتمين برنامج عمل طويل الأجل يستند إلى المرحلة الأولى من الإصلاحات في مجالي الصحة والإعاقة. وسيُنفذ هذا البرنامج بنهج تدريجي خلال خمسة أعوام اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٤. والأهداف رفيعة المستوى لبرنامج العمل الطويل الأجل هي:
- اعتماد نهج فردي لدعم الناس لإيجاد عمل والبقاء فيه؛
- تحسين وسائل دعم العمالة والخدمات المقدمة إلى الأشخاص ذوي المشاكل الصحية أو الإعاقة؛
- توفير معلومات ونماذج وأدوات يمكن الوصول إليها؛
- العمل مع أرباب العمل لكي يكتسبوا مزيداً من الثقة في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي المشاكل الصحية؛
- تغيير طريقة عمل دائرة العمل والدخل (خط خدمات تابع للوزارة مكلف بدفع الإعانات ودعم العمل) مع الأخصائيين الصحيين؛

- بناء قدرات موظفي دائرة العمل والدخل لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي المشاكل الصحية لإيجاد عمل والبقاء فيه؛
- تحسين مواءمة الحوافز والروادع المالية لزيادة نتائج العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي المشاكل الصحية.

برنامج التيار السائد

١٤٨- أُدخلت بعض التغييرات السياساتية على برنامج التيار السائد منذ نقله إلى وزارة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٨:

- اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١١، عرف مستوى إعانة الأجور زيادة في السنة الثانية من التعيين من ٥٠ إلى ٨٠ في المائة من المرتب/الأجر (السنة الأولى ١٠٠ في المائة)؛
- اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٢، وُسّع نطاق البرنامج ليشمل أرباب العمل المؤهلين من القطاع الخاص والقطاع الحكومي على نطاق أوسع (وليس القطاع العام الأساسي فقط)، لتوجيهه نحو الشباب واعتماد التدريبات الداخلية لطلاب التعليم العالي.

فكر بطريقة مختلفة

١٤٩- مولت حملة التغيير الاجتماعي "فكر بطريقة مختلفة" ستة مشاريع في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، بمبلغ مجموعه ٧٤ ٤٤٠ دولاراً مخصص تحديداً لزيادة مستويات العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت بعض هذه المشاريع العمل في إطار شراكة مع أرباب العمل لزيادة فرص العمالة، وتنمية موارد أرباب العمل الذين يقدمون أمثلة ناجحة وإيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في العمالة التنافسية، ودعم وتعزيز مبادرات العمل الحر.

١٥٠- وركز عدد من المشاريع والشراكات الأخرى على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، التي قد يشمل جزء منها إعداد الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل.

١٥١- وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً وضع مشروع هام مع المنتدى المعني بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو فريق مؤلف من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تعين الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل المفتوح وتدعمهم. وسيركز هذا المشروع على إنشاء أماكن عمل تثق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتراوح التمويل بين ٩٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ دولار ومن المتوقع أن يتم خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة (المادة ٢٩)

الرد على القضايا التي أثّرت في الفقرة ٢٩ من قائمة القضايا

١٥٢- لا يُقصى الأشخاص الخاضعون لعلاج إلزامي في مجال الصحة العقلية أو الأشخاص ذوو الإعاقة الفكرية كفة إلا إذا كانوا يقعون أيضاً ضمن الفئات الضيقة من الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ٨٠(١)(ج) من قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣، الذي يتصل كله بتصنيف العدالة الجنائية للشخص وليس بإعاقته في حد ذاتها.

١٥٣- وأي شخص محتجز في مستشفى بموجب قانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية لعام ١٩٩٢ أو في مرفق آمن بموجب قانون (الرعاية وإعادة التأهيل الإلزاميين فيما يخص) الإعاقة الفكرية لعام ٢٠٠٣ لا يُقصى من التسجيل والتصويت إلا إذا انطبق أحد الشروط التالية:

- إذا رأت محكمة أو قاض أن الشخص غير مؤهل للمحاكمة في حدود معنى قانون الإجراءات الجنائية (الأشخاص ذوي العاهات العقلية) لعام ٢٠٠٣، أو إذا أُعلنت براءته نظراً لاختلاله العقلي، وهو محتجز بموجب أمر أو توجيه وكان محتجزاً على ذلك النحو خلال فترة تزيد عن ثلاثة أعوام؛
- إذا رأت محكمة، عند إدانة الشخص بأي جريمة، أنه مصاب بعاهة عقلية، وهو محتجز بموجب أمر وكان محتجزاً على هذا النحو خلال فترة تزيد عن ثلاثة أعوام؛
- إذا كان الشخص يخضع منذ فترة تزيد عن ثلاثة أعوام لعلاج إلزامي بموجب أمر صدر استجابة لطلب مقدم بموجب المادة ٤٥(٢) من قانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية لعام ١٩٩٢ أو للرعاية الإلزامية بموجب أمر صدر استجابة لطلب مقدم بموجب المادة ٢٩(١) من قانون (الرعاية وإعادة التأهيل الإلزاميين فيما يخص) الإعاقة الفكرية لعام ٢٠٠٣؛
- إذا كان الشخص محتجزاً بموجب المادة ٤٦ من قانون (العلاج والتقييم الإلزاميين في مجال) الصحة العقلية لعام ١٩٩٢ وكان سيُحتجز، في ظروف أخرى، بموجب حكم بالسجن.

١٥٤- ويتصل أول هذه الشروط بالأشخاص المتهمين بجرائم جنائية ولكن المعتبر أنهم غير مؤهلين للمحاكمة أو المعلن عن براءتهم بسبب إصابتهم بعاهة عقلية. وتتصل الأحكام الأخرى بشخص أدين ولكنه يعاني خللاً عقلياً أو إعاقة فكرية ولا يُحتجز في سجن وإنما في مرفق آخر لتلقي العلاج وإعادة التأهيل.

المشاركة في الحياة الثقافية والترفيه والاستجمام والرياضة (المادة ٣٠)

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٣٠ من قائمة القضايا

١٥٥- تتخذ قرارات التمويل المتعلقة بالتلفزيون، بصورة مستقلة، وكالة "نيوزيلندا أون إير"، وهي وكالة تمويل مستقلة. وتحرص الحكومة، مع ذلك، على رؤية مزيد من أوجه التحسن في الشرح النصي والوصف السمعي مع مرور الوقت، في كل من البث الإذاعي وغيره من وسائل الإعلام حسب ما تسمح به الموارد. وقد اعتُمد مؤخراً الوصف السمعي. وتضاعف تمويل الشرح النصي خلال العقد الأخير: تُقدم حالياً حوالي ٢٥٠ ساعة في الأسبوع من الشرح النصي بالمقارنة مع حوالي ٧٠ ساعة في الأسبوع قبل عقد من الزمن. وستسفر إعادة الهيكلة الأخيرة للأعمال التجارية لمقدمي الشرح النصي عن كفاءات ستزيد بدورها ناتج الشرح النصي أكثر مما هو عليه.

١٥٦- وبدأ عرض الأفلام على الشاشة بشرح نصي في نيوزيلندا في عام ٢٠٠٣ إذ بدأت ثلاث دور سينما تقدم ما متوسطه عرضين سينمائيين مرفقين بشرح نصي في الأسبوع. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٤، كان ما متوسطه ٤٩٤ عرضاً سينمائياً بشرح نصي متاحاً كل أسبوع مما متوسطه ٤١ دار سينما.

الرد على القضايا التي أُثيرت في الفقرة ٣١ من قائمة القضايا

١٥٧- أعربت نيوزيلندا عن دعمها لأهداف معاهدة مراكش في جميع مراحل إعدادها في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتطبق نيوزيلندا بالفعل استثناء قانونياً وطنياً لحقوق التأليف والنشر بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، ولكن ذلك الاستثناء لا يتطرق إلى مسألة نقل الأعمال عبر الحدود.

١٥٨- وقد بدأ مسؤولو وزارة الأعمال التجارية والابتكار والعمالة مشاورات أولية بشأن إمكانية الانضمام إلى معاهدة مراكش مع أصحاب مصلحة رئيسيين، بما فيهم مجموعات الدعوة، ومنظمات أصحاب الحقوق، ومنظمات أصحاب المكتبات. وسيواصل مسؤولو وزارة الأعمال التجارية والابتكار والعمالة اضطلاعهم بالأعمال التحضيرية اللازمة لتمكين الحكومة من اتخاذ قرار بشأن الانضمام إلى معاهدة مراكش.